# مـــــقـدمـــــة

يعتبر الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الجاتس) أحد أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وهذا الاتفاق أصبح ساري المفعول في يناير 1995 ، كما أنه يعد المجموعة الاولى والوحيدة من القواعد متعددة الأطراف التي تغطى إجراءات الحكومة التي تؤثر على التجارة في الخدمات ، وقد تمت مناقشتها من قبل الحكومات ، وتنقسم إلى قسمين الأول "إطار الاتفاق" الذي يحتوي على القواعد العامة والإجراءات ، والثاني "الجداول الوطنية للالتزام" التي يحدد فيها كل عضو درجه الدخول المحدد لضمان موردي الخدمات الأجانب، وتعتبر الحكومات حرة عند اختيار الخدمات التي ستلتزم بها لضمان دخول الموردين الأجانب .

تعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) من الاتفاقيات التجارية الأساسية للمنظمة التي يقوم بمهمة الإشراف على تطبيقها مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة . وتتضمن هذه الاتفاقية تحرير وتطوير التجارة في جميع المجالات الخدمية التي تدخل في إطار التجارة الدولية . فالهدف من اتفاقيه (الجاتس) هو إزالة أية قيود وأنظمة حكوميه داخليه في مجال تقديم الخدمات التي تعتبر "حواجز للتجارة" .

قد أرتبط مصطلح تحرير التجارة حتى منتصف ثمانيات القرن العشرين في الأساس بالسلع فقط، ولكن منذ هذا التاريخ بدأ إدخال مصطلح التجارة في الخدمات إلى قاموس تحرير التجارة. فلم يكن هناك حركة مماثله لتحرير التجارة في الخدمات متعددة الأطراف حتى انعقاد مفاوضات الجات وسريانها عام 1995 ، ويرجع هذا الأمر إلى ما شكله قطاع الخدمات من أهميه نسبيه في الاقتصاد العالمي منذ الربع الأخير من القرن العشرين ، حيث تميز هذا القطاع بالنمو السريع في مختلف قطاعاته .

فقد بلغ حجم تجارة الخدمات عند تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) بين الدول الأعضاء في القطاعات التالية: السياحة 93% ، الخدمات المالية 73% ، الخدمات الصحية 27% ، والخدمات التعليمية 25% ، من حجم السوق العالمية لكل قطاع. وقد بلغت قيمة الصادرات العالمية من تجارة الخدمات عام 2009 حوالي 3.3 تريليون دولارا.

لقد شهد قطاع الخدمات طفرة كبرى منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وذلك بفضل التوسع والتنوع في هذا القطاع. ولقد فاق معدل نموه كثيراً معدل نمو قطاع تجارة السلع، وأدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات والحد من القيود والحواجز المقيدة لها إلى أدنى حد ممكن؛ لتطوير وتحسين فرص المنافسة فيه بقطاعاته المختلفة . فهو يشكل أكثر من 60% من الناتج العالمي، ويوفر الحصة الأكبر من التوظيف في العديد من الدول.

فإن إدراج التجارة في الخدمات ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف جاء في ضوء زيادة أهميتها في التجارة الدولية، خاصة مع التوسع السريع في شبكات الاتصال الدولية والتحسن فيها، الذي أوجد نوعية جديدة من الخدمات الدولية ، بحيث أصبح التعامل فيها يتطلب وضع قواعد لتنظيمها . ومع تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالنسبة للدول المتقدمة حيث تتمتع بدرجة عالية من التنافسية بالمقارنة مع البلاد الأخرى، كان من الطبيعي أن تطالب هذه البلاد بالعمل على تحرير التجارة الدولية في الخدمات التي تتفوق فيها نسبيًا في مقابل تحرير التجارة في السلع الأخرى التي تتفوق فيها بعض البلاد النامية.

وعلية فقد حظيت مسألة تحرير التجارة الدولية في الخدمات بقدر كبير من الجدل والنقاش، حول ما إن كانت هذه المسألة لها مردود إيجابي على البلاد النامية أم أنها سوف تؤدي إلي سلبيات قد ترهق اقتصادات العالم النامي المتميزة بضعف هياكلها الاقتصادية، وعدم قدرتها على منافسة اقتصادات الدول المتقدمة. وقد أثار موضوع تحرير الخدمات عدداً من القضايا ، كان من أهمها مدى انعكاسات الاتفاقية على اقتصادات البلدان النامية خاصة عند منافستها مع الدول المتقدمة.

وفي هذا الإطار تتوجه الدراسة إلى بحث انعكاسات اتفاقية الخدمات المالية على مصارف الدول النامية بالتطبيق على مصر . وذلك لما شهدته تجارة الخدمات المالية في الآونة الأخير من أهمية نسبية.

فقد ظلت تجارة الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والمصارف بعيدة عن اتفاقية الجات، ولكن مع توقيع جولة أوروجواي أنضم قطاع الخدمات بكاملة إلى الاتفاقيات متعددة الإطراف لتحرير التجارة العالمية التي يشرف على تنفيذها منظمة التجارة العالمية .

ومن الملاحظ أن أهمية الخدمات في الآونة الأخيرة زادت بشكل كبير ، بحيث أصبح يذهب اغلب إنفاق الفرد للخدمات التي يحتاجها ، ويعزى ذلك إلى التطور الذي يشهده العالم في قطاع الخدمات .

ويعتبر قطاع المصارف وما يقدمه من خدمات أحد القطاعات الخدمية التي تحتل أهمية كبيرة في الاقتصادات العالمية، بحيث أصبحت تيسر الحياة اليومية على الإفراد ، مثل خدمات الصراف الآلي واستلام الفواتير.

وتحتل البنوك مكان الصدارة في توجيه اقتصاديات الدول مهما اختلفت أنظمتها السياسية لما لها من اثر على الاقتصاد الوطني . وان درجة تقدم الأمم أصبحت تقاس بمدى تغلغل وأتساع النظم المصرفية فيها . وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في طبيعة ونوع الخدمات التي تقدمها المصارف ، حيث انتقلت في عملها من تقديم الخدمات التقليدية إلى الخدمات الاليكترونية ، بالإضافة إلى التطور في كيفية تقديم الخدمات التقليدية، خاصة في مجال الائتمان وقبول الودائع ومنح القروض، علاوة على زيادة ارتباط القطاعات الاقتصادية المختلفة بالقطاع المصرفي، من خلال ما يوفره هذا القطاع من أموال لازمة لأنشطتها الاستثمارية، وتسهيل نقل الأموال لمزاولة جميع الأنشطة .

لذلك فإن تحرير التجارة في الخدمات، خاصة الخدمات المالية، بموجب اتفاقية الجاتس، يعتبر حدثا اقتصاديا كبيراً له أبعاد عديدة على مستوى العالم ، وتأثيره الشديد على الهياكل الاقتصادية لدول العالم. وأن تطبيق هذه الاتفاقية يؤدي إلى دخول شركات ماليه وخدمية عملاقة ذات خبرات وتقنيات عالية المستوى إلى بلاد العالم الثالث، خاصة الشركات دولية النشاط، وبذلك تتأثر أسواق المال في العالم، وبخاصة دول العالم الثالث من حرية حركة الشركات والمصارف الكبرى .

لاشك أن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية علي مستوي العالم أمر من شأنه إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي وتحقيق العديد من المكاسب لعدد كبير من دول العالم,غير أن تلك المنافع لم توزع بالتساوي علي هذه الدول, بل سيتوقف نصيب كل دولة من عائد تحرير تجارة الخدمات المالية على حجم هذا القطاع في كل منها ودرجة مرونته والمزايا النسبية التي يتمتع بها ومدى قدرته على المنافسة. كما يؤدى تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال ودعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي, وهو أمر من شانه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية.

تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات, فقد استفادت البنوك من هذه التكنولوجيا في تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها, وفى زيادة انتشار الخدمات المصرفية ,إضافة إلى زيادة كفاءة وفاعلية العمل المصرفي. كما يتميز الجهاز المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التكنولوجية المتلاحقة والاستفادة منها في إعادة تعريف الخدمات المصرفية وفى استحداث الكثير من الخدمات الجديدة, والتي لم يكن ممكناً أن تتواجد لولا الثورة التكنولوجية و إفرازاتها المتلاحقة. فقد ارتبطت فروع البنك المختلفة مع بعضها البعض من خلال شبكة الحاسب الآلي منذ عقود مضت, مما ساعد عملاء البنك على الاستفادة من خدمات البنك بغض النظر عن الفرع الذي يتعاملون معه.

كما شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة وعرفت الكثير من التطورات، التى انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفى العالمى، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة التحرير المصرفى، وتحرير الأنظمة المصرفية والمالية فى كثير من الدول من التدخل والقيود الحكومية, واتجاه البنوك إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الربح والفرص والمكاسب, تلك

الموجة التى ازدهرت فى التسعينيات من القرن الماضى, وأفرز تيارًا من المنافسة والتوسع فى أنشطة البنوك على المستوى العالمى.

أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية, حيث اضطرت الدول فى مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم فى السوق, وتطبيق قوانين تحرير الأسواق, وتحقيق مزيد من الانفتاح على اقتصاديات العالم, وأصبحت الدول مضطرة إلى سن قوانين وتشريعات تتوافق مع ما تسير عليه باقى الدول, بحيث تقلصت حرية الدولة فى مجال تحديد السياسة النقدية والمالية بحيث أصبح الاتجاه نحو العولمة يقلص من دور الدولة لصالح قوى العولمة فى وضع السياسات الاقتصادية الوطنية بما فى ذلك السياسات المصرفية وسياسات الاستثمار وأسعار الصرف.

**أهمية الدراسة**

تتمثل أهمية الدراسة في أن الخدمات المالية تدخل في جميع أوجه النشاط الاقتصادي سواء في مجال الإنتاج السلعي أو الخدمات، وذلك في أي دولة متقدمة كانت أو نامية، وهذا ما يؤكده التوسع الكبير في تجارة الخدمات المالية.

وتأتي أهمية الدراسة في التأكيد على أن تفعيل وتطوير سياسات الإشراف والرقابة المالية على الجهاز المصرفي أمر ضروري في الحياة المصرفية وعدم الثبات أو الوقوف عند نقطة محددة، ولاسيما في الدول النامية الأكثر تأثراً بالأزمات المالية ولهشاشة الأنظمة النقدية فيها، وذلك لما يواجهه قطاع الخدمات من منافسة شديدة وتغيرات يومية في ظروف ومحددات السوق الدولية، خاصةً سوق الخدمات المالية.

**اشكالية الدراسة**

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس عن مدى انعكاسات تحرير الخدمات المالية على الجهاز المصرفي في الدول النامية بالتطبيق على الجهاز المصرفي المصري، كنموذج للدول النامية.

ينطلق بحث هذا التساؤل من الإجابة عن مجموعة من التساؤلات يتعين طرحها في هذا الإطار، على الوجه الأتي:

- ما مدى تأثير اتفاقية الجاتس على البيئة المصرفية المحلية والعالمية، وذلك للوقوف على أهم التحديات التي تواجه الدول النامية في ظل تحرير التجارة في الخدمات المالية.

- في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية، وهو ما يعرف بثورة الاتصالات والمعلومات، وبما تشكله هذه الثورة من تغيرات جذرية في البيئة المصرفية، كمياً وكيفياً ونوعياً، فهل الهياكل المصرفية في الدول النامية قادرة على استيعاب هذه التطورات خاصة مع تحرير الخدمات المالية والمصرفية. وما إذا كان تطبيق اتفاقية الجاتس يعمل على تعزيز عملية استيعاب الدول النامية لهذه التطورات ، أم أن تطبيق الاتفاقية معوق لتطور الأجهزة المصرفية في هذه الدول؛ ليجعل منها مجرد وحدات مصرفية تابعة للمصارف الكبرى في البلدان المتقدمة. بمعنى آخر هل تحرير الخدمات المالية والمصرفية يعزز من قدرات الدول النامية في سوق الخدمات المالية الدولية، أم يقوض منها. وما إذا كانت تمتلك الدول النامية – أو في إمكانها ذلك – عوامل تطوير قدراتها التنافسية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية.

- هل انضمام الدول النامية لاتفاقية تحرير الخدمات المالية له أثار ايجابية على اقتصادياتها أم أثار سلبية، وكيف يمكن لهذه الدول تدارك الأثر السلبي بانتهاج سياسات تمكنها من تجنب الآثار السلبية.
- هل تأثر الجهاز المصرفي المصري – بوصفه نموذج من الدول النامية- بانضمام مصر إلي اتفاقية تحرير الخدمات المالية، وما أثر ذلك على الاقتصاد المصري. وإذا كان ذلك فما هو

المطلوب من الاقتصاد المصري لزيادة ايجابيات الانضمام إلي الاتفاقية، وماذا ينتهج من سياسات واستراتيجيات لتجنب الآثار السلبية قدر الإمكان ، خاصة إذا علمنا مدى ضعف قدرات الجهاز المصرفي المصري التنافسية عند مواجهته بالمصارف دولية النشاط في السوق الدولية للخدمات المالية والمصرفية برأس مالها الضخم وقدراتها التكنولوجية العالية وخبراتها الكبيرة في العمل المصرفي.

**الهدف من الدراسة:**

يعد النظام المالي المحرك الأساسي للاقتصاد القومي، إذ تؤدى رفع كفاءة وفاعلية القطاع المالى وتنظيمه جيداً إلى دعم العلاقات بين الادخار والاستثمار، والاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أكبر قدر من الإنتاجية. ويشهد العالم حالياً توجهًا واضحًا نحو تحرير التجارة والخدمات المالية حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية. ومن المؤكد أن هذا يؤدى إلى رفع حدة المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية، في المقابل توجد فوائد كبيرة لازدياد العولمة، وتحرير الخدمات المصرفية والتأمينية فى الأسواق العالمية، لأنها تمنح المؤسسات المحلية فرصة الدخول إلى أسواق باقى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

لذلك تهدف الدراسة إلى :

- الوقوف على مدى استفادة الدول النامية ومنها مصر من تحرير الخدمات المالية والمصرفية.
- التعرف على الصعوبات التى تواجه الدول النامية عند تنفيذها لاتفاق تحرير الخدمات المالية.
- مدى سلامة السياسات الإصلاحية المالية والمصرفية وعما إذا كانت اتفاقية تحرير الخدمات المالية تخدم هذه السياسات من عدمه فى ظل مواجهة الدول النامية للمتغيرات الدولية.
- محاولة تقديم إستراتيجية لتطوير الجهاز المصرفي المصري وذلك للحد من تحديات وتهديدات الأسواق المصرفية العالمية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعظيم الاستفادة من إيجابيات تحرير الخدمات المالية.

**فروض الدراسة:-**

- لاشك أن هناك تمايز واختلاف بين الجهاز المصرفى فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة من حيث الحجم والقوة ومن ثم قدرته على مواجهة التحديات.
- هناك من التحديات الخاصة التي تواجه الدول النامية فى مواجهة التحرير المالى والمصرفي، خاصة لما تنتهجه من سياسات تنموية.
- إن خلق وإيجاد قطاع مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية وتقليل المخاطر الائتمانية قد أصبح ضرورة حيوية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار.
- إن تحديث الصناعة المصرفية والحد من تزايد المخاطر الائتمانية والمصرفية، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره ، يعد من المرتكزات الأساسية للرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية.
- إن رفع مستوى أداء القطاع المالي والمصرفي في قيامه بوظيفة الوساطة المالية وإدارة المخاطر يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمار.
- إن قيام وحدات الوساطة المالية واضطلاعها بعملية تعبئة المدخرات وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر المصرفية ومراقبة أداء المشروعات يؤكد عملية الربط بين التنمية المالية والتحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- إن زيادة القدرة التنافسية وانطلاقة الصناعة المصرفية تعد ضرورة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل تحرير تجارة الخدمات والتحديات الدولية.

**منهجية الدراسة:-**

تسهم التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة فى تحديد منهجية البحث, حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستقراء التاريخي. وقد اعتمدت الدراسة على ما هو متاح من بيانات احصائية وكمية منشورة مع الاستعانة بالأدبيات الاقتصادية والدراسات والتقارير المنشورة فى هذا المجال.

**تقسيم الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى بابين, الأول يتناول تحرير الخدمات المالية (المفهوم والتطور), والثاني يتناول انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفى المصرى وذلك على التفصيل الآتى:

الباب الأول: تحرير الخدمات المالية (المفهوم والتطور) وينقسم إلى ثلاث فصول على النحو التالى:

الفصل الأول: مفهوم الخدمات المالية (الأهمية والتطور), وينقسم إلى ثلاث مباحث الأول حول مفهوم تجارة الخدمات المالية ونطاقها, والثانى حول أهمية تجارة الخدمات المالية والثالث حول تطور الخدمات المالية

الفصل الثانى: منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية, وينقسم إلى ثلاث مباحث الأول حول تحرير التجارة الدولية ونشأة الجاتس, والثانى حول الاتفاق العام بشأن الخدمات والثالث حول نطاق اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المالية.

الفصل الثالث: الدول النامية والمنافسة فى سوق الخدمات المالية, وينقسم إلى أربعة مباحث الأول حول خصائص الجهاز المصرفى فى الدول النامية وتحدياته, والثانى حول متغيرات السوق المالية الدولية, والثالث حول المنافسة فى تجارة الخدمات المصرفية, والرابع الملاءة المصرفية المحددة فى اتفاقية بازل كأساس للمنافسة.

الباب الثانى: انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفى المصرى وينقسم إلى ثلاث فصول على النحو التالى:

الفصل الأول: الجهاز المصرفى المصرى (الهيكل ومتغيرات البيئة المصرفية), وينقسم إلى ثلاثة مباحث الأول حول هيكل الجهاز المصرفى وتطوره, والثانى حول الجهاز المصرفى المصرى فى مواجهة المتغيرات, والثالث حول موقع الجهاز المصرفى المصرى عربيًا واقليميًا ودوليًا.

الفصل الثانى: انعكاسات الاتفاقية على الجهاز المصرفى المصري, وينقسم إلى ثلاثة مباحث الأول حول أثر الاتفاقية على العمليات المصرفية فى الجهاز المصرفى المصرى, والثانى حول أثر الاتفاقية على مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفى المصرى, والثالث حول دور البنوك فى تنشيط الاستثمار وسوق المال.

الفصل الثالث: نحو استراتيجية تطوير الجهاز المصرفى المصرى فى ضوء سلبيات وايجابيات الاتفاقية عليه, وينقسم إلى مبحثين الأول حول ايجابيات اتفاقية تحرير الخدمات المالية وسلبياتها, والثانى حول استراتيجية تطوير الجهاز المصرفى المصرى

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج التى توصل إليها البحث وأهم التوصيات التى يمكن الاستعانة بها فى هذا المجال.